إدارة الأزمة المالية باستخدام تكنولوجيا المعلومات
في ظل اقتصاد المعرفة

الدكتور حاكم محسن محمد الربيعي
جامعة كربلة العراق

اولاً: منهجية البحث

أ- **مشكلة البحث** : تتلخص مشكلة البحث فيما يواجه منظمات الاعمال من ازمات مختلفة والازمة المالية تحديداً هي الاكثر اثراً في النشاط الاقتصادي للمنظمة لذلك يجب اتخاذ كل الاجراءات والوسائل الممكنة التي تساعد على تفادي الازمات وآثارها السلبية من خلال اعتماد تكنولوجيا المعلومات في اطار اقتصاد المعرفة حيث ان المنظمات تواجه الازمات دون ان تكون قد وضعت لها الحلول والمعالجات السليمة .

ب- **هدف البحث** : يسعى البحث الى تحقيق ما يأتي :

1- المساهمة المعرفية والفكرية ضمن الاطار النظري للبحث الذي يتناول ادارة الازمة المالية .

2- تحديد آلية العلاقة بين ادارة الازمة المالية وكيفية معالجتها في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات .

ج- **اهمية البحث** : يتناول البحث كيقية ادارة الازمة المالية التي يترتب عليها العسر المالي مما يؤدي الى مشكلات مالية وادارية قد تسبب الانهيار وبالتالي التصفية لمنظمات الاعمال وبالتالي فأن حصول الازمة المالية في ظل اقتصاد تعتمد المعرفة اساساً للعمل وادارة العمليات والانشطة الاقتصادية ونظم معلومات تحصل وتتحصي وتقدم البيانات وتحليلها الى معلومات

وخزنها للمساعدة في اتخاذ القرارات الفاعلة في حل المشكلات ومن هذه المشكلات والازمات الازمة المالية من هذه الزاوية يكتسب البحث اهمية وضرورات الخوض فيه .

ثانياً : اقتصاد المعرفة (المفهوم والاهمية)

أ- مفهوم اقتصاد المعرفة

اقتصاد المعرفة اقتصاد يعتمد المعرفة العلمية والتقنية من حيث الاساليب وطرائق العمل والوسائل التقانية الاخرى كالمكائن والاجهزة والمعدات الحديثة والمتطورة والتي هي من نتاج المعرفة العلمية والتكنولوجية ، وتتميز الاقتصاديات التي تعتمد المعرفة بالرشد في استخدام الموارد المتاحة من موارد اقتصادية واجتماعية وثقافية ويترتب على ذلك الاقتصاد بالتكاليف والزيادة في المردود ، ولايقصد بالمردود المادي فقد وانما المردود المعرفي والنوعي ايضاً في تأخير المعالم الحضارية والثقافية والاجتماعية للمجتمع ككل ، اضافة الى الانتاجية الاوفر ، فالمعرفة تحتاج الى ادارة رشيدة وان ادارة المعرفة برشد هي النشاطات والعمليات التي تمكن منظمات الاعمال في توليد المعرفة اولا اي المعرفة تولد المعرفة اذا ما أحسن الاختيار والتنظيم والاستخدام وبالتالي اتخاذ القرارات الرشيدة لحل المشكلات ، وقد ساعدت ادارة المعرفة على توفير الكثير من الفرص لمنظمات الاعمال في المجتمعات المتطورة لنقلها الى المراكز التنافسية من خلال تنمية المبادرات والابداعات وبما يسهل اختراع تكنولوجيا جديدة ووسائل انتاج متطورة فالاقتصاد القائم على المعرفة هو بالتأكيد اقتصاد رشيد ويسعى الى التطور والتنمية السريعة فأقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي يخلف البيئة المناسبة لاستثمار المعرفة وتفعيل دور هذا الاستثمار في خلق الثروة ، ويعد ذلك تحولاً في وسائل الانتاج اذ اعتمد الاقتصاد الانتاجي في الفترة الصناعية استخدام الالات والطاقة التي استبدلت عمل الانسان في حين يربط الكثير من الباحثين اقتصاد المعرفة بالصناعات التكنولوجية كخدمات الاتصالات والخدمات المالية . (مجلة النادي العربي للمعلومات 2003)

ب- انواع المعرفة

تصنف المعرفة الى اربع انواع هي :-

1- معرفة ماذا (Know what) تشمل معرفة الحقائق اذ ان هناك حقائق معلومة يعرفها المتخصص كمعرفة الطبيب بالحقائق الطبية ومعرفة الكيمياوي او الفيزياوي بالحقائق الكيمياوية والفيزياوية وغير ذلك من العلوم الصرفة .

2- معرفة السبب (Know Why) اي معرفة الاسباب الحقيقية للظواهر وتكمن هذه المعرفة وراء التقدم العلمي والتكنولوجي واية مجال اخر يدخل ضمن هذا التصنيف من الضروري معرفة الاسباب .

3- معرفة كيف (Know how) اي معرفة الكيفية التي تنجز بها النشاطات او الاعمال والخبرة في التنفيذ وبمعنى اخر كيف يستخدم الافراد التكنولوجيا المستخدمة من قبلهم وانواع هذه التكنولوجيا ودرجة الملائمة والتناسب .

4- معرفة من (Know who) لتسهيل تنفيذ الاعمال والنشاطات التي تهدف الى التطوير معرفة اصحاب الاختصاص ليتسنى للجهات المعنية انجاز او تنفيذ الاعمال بالكيفية المطلوبة التي تسهل تحقيق الهدف ولذلك يجري التأكيد على معرفة اهل الاختصاص من اجل استقطابهم وتوفير البيئة المناسبة لهم ورعايتهم وحمايتهم .

هذه الانواع الاربعة ذات اهمية كبيرة ويجب توفير الوسائل الملائمة للحصول على المعرفة واعتماد تكنولوجيا المعلومات . (شبكة المعلومات الدولية / 2006) .

ج- مقومات استخدام المعرفة

لكي يحقق اقتصاد المعرفة اهدافه على هذا السبيل ، هناك مجموعة من المقومات التي تسهل استخدام المعرفة ابرزها :

1- رعاية العلماء والمبدعين واصحاب الاختراعات والابتكارات وذلك بتميزهم عن الاخرين كونهم مصدر المعرفة واساس التطور المعرفي .

2- تشجيع المبادرات والابداعات من خلال تقديم الحوافز المعنوية والمادية لاصحابها وعدم اهمال ايا منها مهما كان شأنها لان ذلك يشجع الاخرين على الابداع والمبادرة .

3- تهيئة المراكز والمؤسسات البحثية وتزويدها بكل الامكانيات والوسائل العلمية والتقنية بعد توفير الارضية لهذه المؤسسات في المدن التي يكثر فيها وجود العلماء والباحثين من اصحاب المعرفة.

4- تعزيز العلاقات مع المراكز المعرفية والبحثية في مختلف دول العالم المهتمة بالمعرفة العلمية والتقنية وتسهيل تبادل المعرفة والاساتذة والباحثين الزائرين .

5- تسهيل طبع الابحاث ونشرها وذلك من خلال توفير المطابع الحديثة والسماح بتأسيس دور النشر وفق ضوابط تحافظ على مسيرة علمية رصينة .

6- اعادة النظر بالمناهج الدراسية لمختلف المراحل الدراسية بدءاً من الدراسة الابتدائية ووصولاً لبرامج الدراسات العليا في الماجستير والدكتوراه .

7- حرية وسهولة التنقل بين المراكز البحثية اينما وجدت لتسهيل اطلاع الدارسين والباحثين على احدث الاصدارات البحثية .

8- ايمان الحكومة القائمة في اي بلد بأهمية اقتصاد المعرفة ودعمها لاتجاهاته المعرفية المخلصة.

9- اتقان اللغة الانكليزية التي يتوفر فيها القدر الاكبر من المعرفة حالياً .

د- اهمية اقتصاد المعرفة (Importance of Knowledge Economics)

ركز الاقتصاديون الاوائل على عوامل (الانتاج ، الارض ، العمل ، رأس المال ، التنظيم) كأساس للانتاج وزيادة الثروة وما زالت هذه العوامل مؤثرة واساسية ولكن المعرفة في كيفية استخدام وترشيد استخدام هذه العوامل اصبح من الاولويات التي تحظى بأهتمام الاقتصاديين المحدثين ، فبالرغم من ان هذه العوامل والحداثة في وسائل التكنولوجيا المتقدمة التي تتميز بزيادة الانتاج كما ونوعا الا انها قد تساهم في رفع كلف الانتاج ناتج ذلك عن استخدام كثافة رأس المال وزيادة البطالة نتيجة قلة استخدام العمالة ولذلك ان اقتصاد المعرفة يقلل من الاضرار الناتجة عن استخدام التكنولوجيا من خلال فرص العمل التي يوفرها ففي سنة 1995 كشفت دراسة حول مؤشرات منتج برامجيات مايكروسوفت على الاقتصاد المعرفي ، تبين ان كل وظيفة في مايكروسوفت قد خلقت 6.7 فرصة عمل جديدة في ولاية واشنطن و 3.8 فرصة عمل في شركة بوينغ (شبكة المعلومات الدولية / 2003) ولذلك برز الاهتمام الاكبر بما تضيفه من قيمة استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعرفية ويقدر الاقتصاديون من اكثر من 50% من الناتج الاجمالي (GDP) في دول (GCED) مبني على المعرفة اذ ازدادت صادرات الدول التي تبنت اقتصاد المعرفة للفترة بين 1970-1994 الى نسبة 36% في اليابان و 37% للولايات المتحدة الامريكية و 43% في ايرلندا و 32% بالمملكة المتحدة ويزداد استثمار الدول في المعرفة والمعلومات من خلال الصرف على التعليم والتدريب والتطوير في القطاعين العام والخاص (المراياتي ، 2006)

ثالثاً : تكنولوجيا المعلومات

أ- مفهوم واهمية تكنولوجيا المعلومات

1- مفهوم تكنولوجيا المعلومات

تكنولوجيا المعلومات هي الادوات والوسائل التقنية والمعلوماتية المستخدمة من نقل واستخدام المعلومة ويمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات بأنها ، تلك الادوات التي تستخدم لبناء نظم المعلومات التي تساعد الادارة على استخدام المعلومات التي تدعم اتخاذ القرارات للتقليل لمجمل العمليات التشغيلية والادارية (بوقلقول ، 2006 ، ص54) . ويدخل في عداد ذلك جميع الاستخدامات التقنية المتطورة والتي اصبحت ذات اهمية كبيرة بالنسبة لمتخذي القرارات بكل انواعها ولا سيما منها القرارات الاستراتيجية ذات العلاقة بكيان المنظمة اذ انها تشكل الاساسيات المكونة لنظم المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات وتتكون نظم المعلومات من خمسة مكونات اساسية هي :

1. الماكنة
2. الجسر (عملية نقل المعلومات)
3. الانسان
4. الانشاء (التكوين)
5. الفاعل

يوضحها الشكل رقم (1)

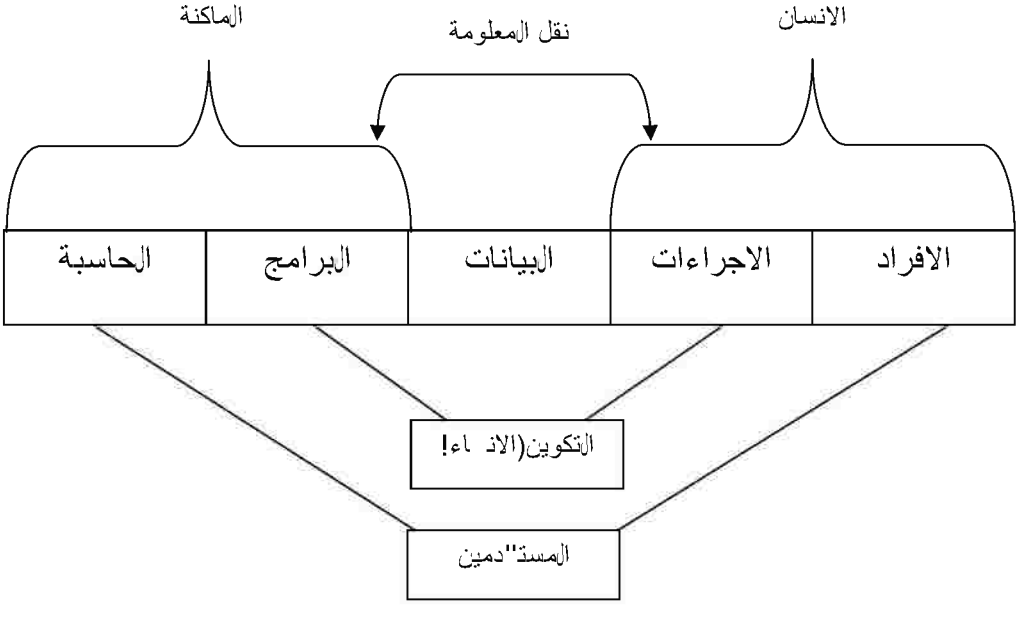

شكل رقم (1) مكونات نظم المعلومات
المصدر : (Kroenke & Hateh , 1994 , 88)

ولذلك تحظى هذا النظام بالاهتمام المثمر للمحافظة عليه والرجوع الى المعلومات والبيانات المتوفرة فيها للمساعدة في اتخاذ القرارات .

2- اهمية تكنولوجيا المعلومات

تكتسب تكنولوجيا المعلومات اهميتها من خلال ما تقدمه من منافع ابرزها :

1. نقل ومعالجة البيانات والمعلومات اذ انها تسهل العمل على معالجة البيانات وتحويلها الى معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات المناسبة وكذلك تسهل نقل المعلومات من مراكز توفرها .
2. خزن البيانات والمعلومات وامكانية الرجوع اليها عند الحاجة كالحاجة الى اتخاذ قرار على مشكلة معينة .
3. تشغيل المعلومات بشكل يسهل الاستفادة القصوى منها في اتخاذ القرارات المتعلقة بحل المشكلات القائمة او لتسهيل المساهمة في حل مشكلات مستقبلية متوقفة .

4. تسهيل تحسين اداء العاملين من خلال الاطلاع على التقنية الحديثة وتدريب العاملين على استخدامها بعد اعداد دورات تطويرية لهذه الاطر العاملة .
5. تحسين نوعية المنتوج والخدمة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات وذلك بأدخال احدث الاساليب والتقنيات الحديثة التي يمكن استخدامها في تحسين نوعية المنتوج او الخدمة التي تقدم الى المستهلك او الزبون .

3- تقنيات الاتصالات

وتشمل الهاتف بأنواعه (السلكي او اللاسلكي) وبأمكان هذا الجهاز ولاسيما النقال الاتصال بالمراكز والمؤسسات المتخصصة والحصول على المعلومات المطلوبة او التعرف على امكانية الحصول على المطلوب من المعلومات والبيانات والنوع الاخر هو الكيبلات المحورية والالياف الزجاجية والاقمار الصناعية وجميع هذه الوسائل هي وسائل متطورة للاتصال ونقل المعلومة .

ب- ادوات ووسائل تكنولوجيا المعلومات

ان الادوات والوسائل المستخدمة في تكنولوجيا المعلومات متعددة وكل منها له خصائصه ومميزاته وقدراته ومن ابرز هذه الادوات والوسائل هي :

1- الانترنيت

شبكة المعلومات الدولية اصبحت تسهل اطلاع مستخدميها على المعلومات والبيانات المتاحة ومنها ذات العلاقة بأتخاذ القرارات التشغيلية او الاستراتيجية .

2- الحاسوب الالي Computer وملحقاتها

تعد اجهزة الحاسوب الالي الوسيلة الاساسية التي تستخدم في خزن ونقل وتحليل البيانات والمعلومات وامكانية الاستفادة من منافع شبكة الانترنيت.

3- الهاتف النقال Mobile

من الادوات والوسائل الاخرة هي اجهزة الهاتف النقال الذي بأمكانه الاتصال بالمراكز والوحدات المتخصصة والحصول على المعلومات المطلوبة او للتعرف على امكانية الحصول على المطلوب من المعلومات والبيانات .

4- جهاز العرض Data Show

وهو جهاز يعرض المعلومات والبيانات الى من يطلبها ويستخدم في اغلب الاحيان لعرض المحاضرات والحلقات الدراسية او النقاشية على الطلبة في الجامعات او المحاضرات في الدورات التدريبية والتطويرية .

5- الفيديو Viduo

وهو جهاز عرض غالباً ما يستخدم لعرض الافلام التدريبية وحل المشكلات الادارية وذلك بأستخدام افلام معده مسبقاً وتعرض من خلاله .

ج- مقومات استخدام تكنولوجيا المعلومات

لايمكن لاي تكنولوجيا ولاسيما كان نوعها ان تكون مفيدة ما لم يتم استخدامها وان يكون هذا الاستخدام من قبل اطر كفوءة ومتدربة وعارفة بكل تفاصيل استخدامات التكنولوجيا من اجل تحقيق الهدف الاساسي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات ولذلك يجب ان تكون

هناك مجموعة من المقومات المساعدة في تعزيز واستخدام تكنولوجيا المعلومات بالمستوى المطلوب ومن ابرز مقومات استخدامها مايأتي :

1- وجود عناصر (قوى عاملة) متخصصة ومتدربة على استخدامات التكنولوجيا وتحفيز هذه القوى على تقديم المزيد من العطاء من خلال الحوافز المادية والمعنوية والدورات التدريبية خارج حدود البلد .

2- العمل على تطوير الاطر الموجودة بالدورات التطويرية وسينعكس ذلك على تطوير مهارة العاملين .

3- توفير اجهزة الحاسوب الالي بالكميات المطلوبة للاستفادة من استخدامها

د- محددات استخدام تكنولوجيا المعلومات

ان الاتجاه العام في جميع دول العالم ومنها الدول النامية تسعى الى استخدام تكنولوجيا المعلومات بتقنياته المتطورة والتي تساهم في نقل وخزن وتحليل وتوثيق المعلومات والبيانات المساعدة على اتخاذ القرار السليم من قبل متخذي القرار ولكن قد تواجه بمجموعة من المحددات التي تجعل امكانية الاستفادة ليست بالمستوى المطلوب وابرز هذه المحددات هي :

1- عدم توفر الاطر الفنية الكفوءة التي يمكنها استخدام وسائل وادوات تكنولوجيا المعلومات بالكفاءة المطلوبة والتي تساهم في تهيئة ونقل وتوثيق واستخدام المعلومات والبيانات .

2- المحددات المالية : يترتب على المستخدم احدث تقنيات تكنولوجيا المعلومات التزامات مالية ناتجة عن اقناء الاجهزة والمكائن ومعدات تكنولوجيا المعلومات من جهة وتكاليف تدريب وتأهيل العاملين عليها من جهة اخرى ولذلك قد تجهم بعض الجهات ذات العلاقة عن استخدام هذه التكنولوجيا .

3- السياسات الحكومية : قد تلجأ بعض الحكومات وكما هو موجود حالياً في بعض الدول بمنع استخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات لاسباب سياسية وفي ظل غياب الديمقراطية والتسلط السياسي والدكتاتوري المستبد (الهادي ، 1988 ، ص46) .

4- المحددات القانونية : وتشمل التشريعات القانونية التي تحدد استخدام حقوق التأليف والنشر والاستخدام للمعلومات والبيانات المتاحة الا بعد اذن ماليكيها ، ان جميع ما تقدم بشكل عوامل محددة لاستخدمات تكنولوجيا المعلومات وبالتالي فأن امكانية امتلاك واستخدام هذه التكنولوجيا بكفاءة يعد نقله نوعية بالنسبة لاستخدام هذه التقنية.

رابعاً : ادارة الازمة المالية (concept of financial)

أ- مفهوم الازمة المالية

يمكن ان تعرف الازمة بشكل عام بأنها النتيجة النهائية لمجموعة من التأثيرات او الاحداث الفجائية التي تواجه منظمات الاعمال (تيسوري ، 2005) ويشير ذلك الى ان اسباباً معينة ذات اثر واضح ومباشر ادت الى ظهور الازمة ، اما مايتعلق بالازمة المالية فهي ناتجة ايضاً عن اسباب وعوامل تؤدي الى انحراف مسار الادارة المالية عن الاجراءات او الاساليب وطرائق العمل ومنهجيتها العلمية او عدم الالمام الكافي بمسببات الازمات المالية . وتصنف الازمات حسب المعايير الاتية :

1- المدى الزمني : ويمكن ان تصنف الازمات الى الازمة نفجارية السريعة وهي التي تحدث بصورة سريعة وبشكل مفاجئ كما يكون اختفائها سريعاً هو الاخر والنوع الاخر هو الازمة البطيئة او الطويلة وقد تستمر لعدة ايام بسبب عدم استطاعت الادارات متبعة هذه الازمة .

2- النطاق الجغرافي للازمة : اذ قد تكون الازمة محلية او اقليمية او عالمية ومن ابرز هذه الازمات الازمة المالية التي ظهرت في بعض الاسواق العالمية كالازمة المالية التي حدثت في المكسيك سنة 1994 وأزمة دول جنوب شرق آسيا سنة 1997 والازمة المالية الروسية في عام 1998 وازمة البرازيل في سنة 1999 وازمة الارجنتين سنة 2001 (WWW.the gultbiz.com , 2008)

3- الحجم : تختلف الازمات في حجمها ، فالبعض كبير والاخر صغير وتبعاً لذلك يكون مستوى الحلول امكانياته المساعدة على وضع قرار الحل .

وبالتالي تؤثر على المكونات الاساسية لاي نظام وربما يؤدي ذلك الى انهيار المنظمة التي حدثت لها الازمة المالية لاسيما اذا تم معرفة دور المال في تسيير العمليات التشغيلية وغير التشغيلية في المنظمة ، حيث ان الازمة المالية وبأختلاف مسبباتها لها آثار ذات نتائج سلبية على حياة المنظمة

لاسيما اذا تعلق الامر بعدم امكانية تسديد الالتزمات المالية او تمويل المشاريع الاستثمارية وغير ذلك من الاتجاهات

ب- مفهوم ادارة الازمة المالية (Importance of financial erases management)

تتضح اهمية ادارة الازمة المالية من خلال الاثار السلبية التي تتركها على حياة المنظمة في حالة عدم النجاح في ادارتها فقد تؤدي الى الافلاس وبالتالي التصفية اي تصفية المنظمة وبالتالي بيع موجوداتها وانهائها من الوجود كلياً ، ولتفادي هذه النتائج يجب على ادارة المنظمة ومن خلال استخدامها لتكنولوجيا المعلومات وجمع المعلومات والبيانات وتحليلها وبالتالي خزنها والرجوع اليها عند الحاجة سيكون ذلك صمام أمان للمنظمة اذ يمكن الرجوع الى هذه المعلومات التي يفترض ان تكون سليمة من حيث لدقة والتحليل السليم والدقيق وهي معلومة تشمل تحليل لمكونات البيئة الخارجية من الجماعات الضاغطة في المجتمع كالتشريعات الضريبية والاتحادات والنقابات والتشريعات المكونة المحدودة للنشاط الاقتصادي او لمنافستها من منظمات اخرى تمارس ذات النشاط ضمن بيئة المنظمة ومحاولة الاطلاع على الخطط والسياسات والاستراتيجيات لهذه المنظمات لمواجهة هذه التحديات من خلال الاستفادة من تحليلها لبيئتها الداخلية التي تشمل تحليل لمواطن القوة والضعف فيها ، وبالتالي الاستفادة من مواقع القوة في تعزيز مواطن الضعف فيها والاستفادة من القيادات الادارية ذات الخبرة المتراكمة والمتواصلة تأصيلاً علمياً مناسباً وكفؤوا واعتماد اساليب الادارة التعاونية والجماعية والابتعاد عن الاساليب العشرية كالزجر والتهديد والوعيد لان لهذه الاساليب نتائج سلبية في حين يؤدي التعاون والانسجام والتنسيق في المواقف على شحذ الهمم لاتخاذ قرارات سليمة وبناءة .

ج- اسباب ظهور الازمة المالية (Reasons of Financial crises)

اوضحت تجارب الازمات المالية التي حدثت في بعض الدول ومنها الارجنتين ودول جنوب شرق آسيا والمكسيك وروسيا والبرازيل ان من الاسباب التي ادت الى الازمات المالية في هذه الدول والتي تركت اثارها على اقتصادياتها بشكل عام مما اثر على منظمات الاعمال فيها .

1- تدهور البنية المالية للبنوك في منظومتها الاقتصادية وتراكم الديون المعدومة الناتجة عن التلكؤ في استعادة اصل الدين والفائدة كما حصل في الارجنتين .

2- الركود الاقتصادي الذي حصل في الارجنتين عام 1998 والذي ادى الى ضعف القدرة المالية للمقترضين الافراد وبالاخص الشركات على سداد الالتزامات

3- المالية للمصارف التي تم الاقتراض منها مما ادى الى مشكلات مالية كبيرة (www.the gulfbiz.com , 2008) .

4- اقتصار المصارف على نوع معين من النشاط الاستثماري وهو منح القروض ويبدو ان هذا التقليد لايقتصر على دولة معينة دون اخرى في حين ان التطورات الحاصلة في عالم اليوم تستوجب وبشكل واسع تنويع المحفظة الاستثمارية الاستثمارية للمصارف وعدم اقتصارها على نشاط معين دون آخر كالاستثمار في الاسهم او الاستثمارات الحقيقية (الموجودات المادية) ...الخ .

5- العجز في الميزانيات العامة ، كما حصل لميزانية الارجنتين اذ كان هناك عجز ضخم في ميزانتيتها وكان ذلك ناجم عن ضعف الموارد والحاجة لانفاق متزايد وتم تغطية العجز من المصارف الداخلية مما اضعف قدرتها .

6- الاعتماد على رأس المال الارجنتيني في الاستثمار دون ضوابط حاكمة لمصلحة البلد المضيف كما حصل لدول جنوب شرق آسيا اذ تم سحب رؤوس الاموال الاجنبية بشكل مفاجئ مما ادى الى حدوث الازمة المالية في هذه الدول وادى كذلك الى انخفاض عملاتها الوطنية .

7- السياسة المالية (الانفاق العام) تتولى تنفيذ هذه السياسة وزارة المالية ، وتعد وسيلة او اداة لكبح جماح التضخم ففي حالة ارتفاع معدلاته يمكن معالجة ارتفاع

8- معدلات التضخم خلال التقليل من السيولة في الاسواق وذلك بتقليص الانفاق العام واتخاذ اجراءات ساندة للحد من ظاهرة التضخم .

9- السياسة النقدية وتتولى البنوك المركزية هذه السياسة وبالتالي فأن ابرز الاجراءات التكميلية التي يمكن اتخاذها هي الادوات الكمية المتعلقة بالتأثير في حجم السيولة كالدخول الى الاسواق المفتوحة بائعة او مشترية وتعتبر اعادة التضخم او لشعبه الاحتياط القانوني واذا لم تتخذ الاجراءات المتاحة سيؤدي ذلك الى ازمة مالية غير محكومة .

10- ميزان المدفوعات : ويعكس ميزان المدفوعات صافي حركة رأس المال للدولة المعنية ففي حالة زيادة الواردات على الصادرات فأن ذلك يشير الى نتائج سلبية لحركة رأس المال وبالتالي فأن للعجز في ميزان المدفوعات اثر واضح في اضعاف

القدرات المالية للدولة .

11- اسعار الصرف : تحاول بعض الدول الاستفادة من ثبات اسعار صرف عملاتها في حين تحاول دول اخرى رفع اسعار الصرف وتبعاً لهذه السياسات تكون نتائج اسعار الصرف .

12- الادارات غير الكفوءة وغير القادرة على التخطيط السليم والناجح والتي لاتنثني الدراسات المستقبلية ولاتطع استراتيجات بناءه .

د- معالجة الازمة المالية (Solution of financial crises)

اما ان تكون ازمة نظامية ان هذه الازمة شاملة وناتجة عن عوامل مؤثرة في النشاط الاقتصادي لجميع منظمات الاعمال دون استثناء ا وان تكون ازمة غير نظامية خاصة بمنظمة معينة ، وعرفت الازمة المالية من قبل بعض الباحثين بانها التباين بين المتوقع والمتحقق وجوهر الازمة المالية هو انها قصيرة الاجل وتنتهي مع ضعف الطلب على العلمة الاضافية (www.ikwanonLine.com ,2008).

ومن اساسيات معالجة الازمة المالية عند حصولها هو التفكير والعمل على وضع المعالجات السليمة التي تسهل استيعابها او وضع الحلول السريعة لها قبل ان يتفاقم اثرها على اداء المنظمة وقد يلحق بها الضرر الكبير الذي يصل الى اعلان الافلاس وبالتالي التصفية ومن ابرز الخطوات والحلول هو ما ياتي .

1- بيع الاوراق المالية القابلة للتسويق كالاسهم والسندات اي تحويل موجوداتها السريعة الى نقد .

2- طرح اوراق مالية جديدة للاكتتاب عند حصول الازمة المالية وعدم وجود راغب في اقتناء السندات التي تطرح من قبل الشركة في سوق المال .

3- طرح سندات المديونية في السوق المالية لبيعها الى الراغبين من المواطنين ضمن وبفائدة جاذبة.

4- التخلص من التكاليف التي تشكل عبا كبيرا على التكاليف الكلية للمنظمة والتركيز غلى التكاليف الفاعلة والمؤثرة في العملية الاقتصادية .

5- متابعة تفعيل القروض الممنوحة حسب التوقيتات الزمنية من خلال ادارة الزبائن والتي تتولى متابعة شؤون الزبائن واستعادة المديونية .

6- اعتماد المعايير المحاسبية المعتمدة سواء اكان ذلك على مستوى المنظمة او اعتماد المعايير المحاسبية الدولية على مستوى الدولة والمنظمات التي تعمل داخل اطارها .

7- لما كانت منظمات الاعمال تعبر عن الاقتصاد الجزئي للدولة وبالتالي فانها جميعا تمثل الاقتصاد الكلي وان جزء يتاثر بازمة الكل لذلك ينبغي وعلى مستوى الدولة اعتماد المقترحات الاتية .

8- اختيار القيادات الادارية والادارات الكفوءة قادرة على ادارة الازمات .

9- يعتمد اتخاذ القرار السليم على ما متوفر من معلومات وبيانات لدى متخذ القرار ويعتمد في ذلك على نظام المعلومات في المنظمة ونوع تكنولوجيا المعلومات وبالتالي فان التوجيه استخدامه واعتماده يعد دعامه ساندة لاتخاذ القرار السليم .

اما العناصر الاساسية التي حددت لحل الازمة المالية فهي(www.ikwanonLine.com ,2008):

1- الاطار القانوني للافلاس واجراءات التخليص للعقود المالية وهي اسلوب لتحقيق المخاطر الائتمانية .

2- استراتيجيات الخروج للمؤسسات المفلسة الكبيرة والصغيرة والتي قد تلجا بعض الدول الى تزويد مصارفها بكميات كبيرة من المدخرات العامة .

3- سياسة البنك المركزي للاقراض النهائي المصرفي كعنصر اساسي اخر لحل الازمة المالية.

هـ- مقومات ادارة الازمة المالية

للمساهمة في حل وادارة الازمة المالية يتطلب ان تكون هناك مقومات تساهم في دعم واسناد الادارة ومن ابرز هذه المقومات :

1- الاعتماد على العناصر الكفوءة والمؤهلة ومن اهل الخبرة والكفاءة ومن العاملين في ادارة الازمات وحلها .

2- تهيئة المستلزمات الاساسية والضرورية التي تساعد وتدعم متخذي القرارات المتعلقة بحل الازمة على اتخاذ القرار السليم .

3- الاعتماد على العناصر المتخصصة والكفوؤة في ادارة اجهزة وادوات تكنولوجيا المعلومات من حيث خزن المعلومات والبيانات وتحليلها وتهيئة المعلومات والبيانات لمتخذي القرار لتسهيل اتخاذ القرار السليم .

4- لما كانت الازمة المالية ذات نتائج مؤثرة بشكل سلبي على ادارة المنظمة فأن حل الازمة المالية والتقليل من الخسارة المترتبة عليها ذات نتائج مالية لصالح الاداء المالي للمنظمة لذا يقتضي الامر دعم واسناد العاملين في مجموعة حل الازمة المالية من خلال الحوافز المادية المجزية لان ذلك يساهم في زيادة اندفاع هذه الكفاءات وارتباطها بعملها .

5- ادخال العاملين في دورات تطويرية لزيادة ورفع مستوى الكفاءة والخبرة لديها على ان تتضمن هذه الدورات حلقات نقاشية وحالات دراسية .

6- تفعيل التعامل مع شبكة المعلومات الدولية والاتصالات في مراكز البث والدراسات الدولية للاطلاع على الحالات المعملية والاستفادة منها .

خامساً : الخلاصة والاستنتاجات

تناول بحث ادارة الازمة المالية بأستخدام تكنولوجيا المعلومات اقتصاد المعرفة وهو اقتصاد يعتمد المعرفة العملية والتقنية من حيث الاساليب وطرائق العمل والوسائل الثقافية الاخرى . لما لهذا العلم من اهمية ودور كبير في ارشاد الادارات في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق الاهداف المحددة مع الاشارة الى انواع المعرفة ومقومات استخدامها واهميتها في الاقتصادات الوطنية ومفهوم واهمية تكنولوجيا المعلومات وادواتها واساليبها المتعددة التي يمكن استخدامها في نقل وتخزين المعلومات والرجوع اليها عند السعي لاتخاذ القرار المناسب وبالتأكيد ستكون القرارات المستفيدة من المعلومات والبيانات وان العلاقة مفيدة ومساعدة في حل المشكلات واللازمات التي تحدث مهما كان نوع هذه المشكلات والازمات مع الاشارة الى مقومات ومحددات استخدام تكنولوجيا المعلومات وتناول البحث ادارة الازمة المالية بعد التعرف الى مفهوم الازمة والازمة المالية عند حدوثها اي الخوض في الاساليب التي يمكن اعتمادها لحل الازمة المالية ومقومات ادارتها اذ تعتمد على اختيار الكفاءات العلمية ذات الخبرة والمؤهل العلمي المناسب وتطوير قدراتها وتدريبها واطلاعها على التجارب العالمية في حل المشكلات والازمات .

وخلص البحث الى محموعة من الاستنتاجات واهمها :

1- اتجاه دول العالم ولاسيما المتقدمة للعمل وفقا لاقتصاد تعيد المعرفة العلمية والتقنية من حيث استخدامات الاساليب وطرائق العمل .

2- ان لاستخدام المعفة مجموعة من المقومات التي يجب توفرها لتسهيل الاستخدام الفعال .

3- شيوع ظاهرة استخدام التكنولوجيا المعلومات في نقل وتخزين وتحليل البيانات والمعلومات .

4- لاستخدام تكنولوجيا المعلومات مقومات يسهل توفرها استخدامات معدات تكنولوجيا المعلومات .

5- هناك محددات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات ومن بين هذه المحددات عدم توفر الاطر الفنية الكفوءة اضافة المحددات السياسية والمالية والقانونية .

6- ان استخدام تكنولوجيا المعلومات تسهل على متخذي القرارات اتخاذ القرار السليم للمساهمة في حل ادارة الازمات ومن بينها الازمة المالية .

7- للازمة المالية عدة اسباب تؤدي الى بروزها وبالتالي فان خزن البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط المالي قد تسهل الادارة وحل الازمات المالية وعلاجها .

8- ومن اجل ادارة الازمة المالية من عدة مقومات تساهم في حل الازمة المالية واداراتها كاأعفاء العناصر الكفوءة وتهيئة المستلزمات الاساسية .

مراجع البحث :

1- مجلة النادي العربي للمعلومات 2003

2- شبكة المعلومات الدولية 2006

3- المراياتي،محمد،تكنولوجيا المعلومات والتعريب ، المجلة الاقتصادية والاجتماعية ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب اسيا .

4- شبكة المعلومات الدولية 2003

5- بوقلقول ،أ، الهادي – تكنولوجيا المعلومات كأداة قوية في خدمة مسعى الجودة الشاملة – مجلة التواصل – مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية – عدد/17 ، ديسمبر ، 2006 ، تصدرها مجلة جامعةباجي مختار – عنابة الجزائر .

6-Isroenlse , David and Hatch , Michard Management Information system ,3ed, NewYurk ,Mcgraw-Hill,Inc

7-الهادي ،محمد محمد ، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها ، ط،دار الشروق ، القاهرة ، 1989 .

8-تيشوري ، عبد الرحمن ، ادارة الازمات المشكلات ، الحوار المتحدن ،2005 .

9-www.the Gultbiz.com,2008

10- www,ikwononline.com 2008